هايف: لامبرر لشطب الداهوم

مرشحو الأمة يضعون حلولاً للقضايا الشعبية

رياض عواد

العمر: بسبب تفشي الفساد البلد على حافة الانهيار الاقتصادي

الزلزلة: تجنيس ابناء الكويتية مستحق...فحق المواطنة لا يتجزأ

قال النائب ومرشح الدائرة الرابعة محمد هايف ان شطب د بدر الداهوم في الإنتخابات الماضية كان على عدم حصوله على رد الإعتبار ولم يشطب على غير ذلك وقد حصل على رد الإعتبار خلال الفترة الماضية فلا مبرر لشطبه الآن بل يثير شطبه الغرابة والتساؤلات !!

كما قال المرشح صلاح الهاشم في 2006 اخبرنا كبيرنا الراحل طيب الله ثراه عن رغبته بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

اربعة عشر عاماً مضت بحكومات مختلفة ورؤساء عدة ومجالس امة صنعوا لهم مراكزهم المالية (الخاصة).!

ولازالت الكويت تئن من انكسارات الشوارع وخرير سقف مطار الكويت الجديد ووقف مدينة الحرير.!

واضاف الهاشم أين دور الادارة الجديدة للتأمينات ووزير المالية الشيتان رئيس مجلس ادارتها وأين دور مجلس ادارة التأمينات الصامت دهراً وهو يتقاضى مكافآت خيالية من أموال المتقاعدين دون أن يحافظ على أموالهم ويتولى حمايتها.

حكومة الكبار ..للتجار.. هذا زمنٌ.. سيمضي.. سواء كنت داخل مجلس الامة او خارجه وقال الهاشم على وزير العدل العفاسي تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد.. فقد تزايد الفساد حتى أزكم الانوف.. مطلوب تشريع يسمح للمواطن باللجوء المباشر للقضاء وليس تكليف هيئة مكافحة الفساد التي تتقاضى 73000 الف دينار بالشهر لقيادييها وهم لم يعملوا شيئاً حتى الان.

واختتم الهاشم تغريداته دور الإعلام الحقيقي هو عدم ترسيخ التفرقة الطائفية والقبلية والفئوية في مجتمع صغير لديه صوت واحد ينتخب به. مضيفا الى ان دور الاعلام التركيز على وطنية وأمانة أي مواطن كويتي يطرح نفسه للترشيح.

بدوره قال مرشح الدائرة الثانية جمال الساير فضيحة كبرى يجري الحديث عنها بنقل عشرات الأسماء وتسجيلها على عناوين في الدائرة الثانية ، هل سيتم محاسبة من قام بنقلهم ، وهل سيتم منع هذه الأسماء من المشاركة بالإنتخابات لمخالفتهم للقوانين مثلما فعلوا مع المرشحين !!

بدوره قال مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر بسبب الفساد المستشري وعدم القدرة على مواجهته، البلد على حافة الانهيار الاقتصادي نحن بحاجة لإدارة تنفيذية قادرة على انتشال البلد وتأسيس أرضية متينة اقتصادياً. لطالما تحدثنا عن المشاكل التي تعاني منها البلد وطالبنا بالحل حقوق المواطنين مهدرة ومصالحهم معطلة والسوء بلغ مداه مستمرون بالعمل والتفاؤل وقال النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة محمد الحويله تأسيسًا على قناعتي الثابته أضع أمامكم رؤيتنا للعمل بأولوياتها وأدواتها، والتي استندت على مرتكزين الأول : مخافة الله الذي يراقب أعمالنا، والثاني : القسم الدستوري الذي يحدد مسؤوليتنا.

وأسأل الثبات والسداد وأن يوفقنا لخدمة البلاد والعباد .. وقال الدكتور دويم المويزري مرشح الدائرة الرابعة . علي مجلس الوزراء إزالة العوائق بمشروع جنوب سعدالعبدالله ووضع حد للمتنفذين بتعطيل المشروع

كما قال مرشح الدائرة الاولى د.يوسف الزلزلة: تجنيس ابناء الكويتية مستحق... فحق المواطنة لا يتجزأ

محمد هايف

محمد الحويله

جمال العمر

الكندري: الدفاع عن المال العام واجب وطني .. المعركة ما زالت قائمة

يوسف يعقوب الكندري

أكد مرشح الدائرة الخامسة يوسف يعقوب الكندري أنه ومن منطلق التزامنا بأحكام دستور وطننا الحبيب ، وحرصا منا على القيام بكافة واجباتنا الوطنية تجاه هذا البلد المعطاء دون تأخير أو تقصير أو إبطاء بالمحافظة على كافة مواردنا وقدراتنا المتاحة، وتأكيداً منا على تجديد العهد والإبقاء على الأمل المغروس بصدور الكويتيين، بأن غد الكويت أفضل بإذن الله ، بسواعد الشرفاء من أبنائها والمقيمين على أرضها الطيبة، وإيمانا منا بشعب شعاره النهج الإصلاحي ، والراسخة فيه مبادئ أجدادنا وقيمهم، والمطرزة بمختلف التضحيات والعطاء اللامتناهي لبناء هذا الوطن العتيد، كان لزاماً علينا بأن نصدح بكلماتنا التي تنبض بالأمل، وتجديد العهد ببذل الغالي والنفيس من أجل صحة وسلامة وطننا الغالي الكويت.

وأضاف أنه واجباً وطنياً علينا الحفاظ على هذه الأرض وثرواتها، لاسيما وأن الدستور الكويتي قد أورد حرمة المساس بالمال العام، وأوجب على كل مواطن حمايته والذود عنه وفقا لنص المادة 17 منه، كما أوجب علينا حمايته وفق القانون رقم (1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة)، الأمر الذي يكون لزاما علينا معه التوقف، والتفكر عميقا بما آل إليه الوضع مؤخرا في بلدنا الكويت، والوقوف على تداعيات الفساد المنتشر في كافة جهات ومؤسسات الدولة، وأشخاصها الاعتبارية والمعنوية.

مشددا على أن هذا الفساد الذي نهش في بدن أمنا الحبيبة الكويت، إما تخاذلا أو تواطؤا أو تقصيراً من أصحاب القرار بالدولة، أتعبها هذا الفساد، أنهكها، وأبكاها ألما، نزفت قلوبنا دماً عليها بسببه، ولازالت.

متسائلا: أما آن الأوان أيها الأحرار من وطني، يا من سطرتم الملاحم على مر التاريخ، يا من وقفت شعوب العالم احتراما وتقديرا لكم في كافة المحافل الدولية، أن نستعيد كويتنا المغبونة من براثن الجشع والطمع الذي أعمى قلوب أصحاب الضمائر الميته.

شركة أرجاء العقارية - شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

إعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

يتشرف رئيس مجلس إدارة شركة أرجاء العقارية (ش.م.ك) مقفلة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2019 ، الذي تقرر انعقاده يوم الأربعاء الموافق 25 نوفمبر 2020، في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقر الشركة الكائن في القبلة – قطعة 10 شارع عبد العزيز حمد الصقر - قسيمة 10 - مركز الصالح - الدور الثامن

وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال التالي :

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.

ثانياً : سماع تقرير مراقب حسابات الشركة الدكتور/ شعيب عبدالله شعيب من مكتب البزيع وشركاهم RSM عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.

ثالثاً : الاطلاع على البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.

رابعاً : سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادر من الجها الرقابية (إن وجد).

خامساً : مناقشة اقتطاع نسبة 10 % من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ وقدرة 122,921 دينار كويتي لحساب الاحتياطي الإجباري.

سادساً : مناقشة اقتطاع نسبة 10 % من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ وقدرة 122,921 دينار كويتي لحساب الاحتياطي الاختياري .

سابعاً : مناقشة صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدرة 100,000 د.ك (مائة ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .

ثامناً : مناقشة عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .

تاسعاً : سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة .

عاشراً : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

حادي عشر : انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة .

ثاني عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة العنوان المذكور أعلاه لاستلام البيانات المالية ونسخة من تقرير مجلس الإدارة وتوكيلات حضور الجمعية وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة والنصف صباحا حتى الساعة الخامسة مساءا .

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الادارة

الوسط تتابع عرض استجوابات مجلس 2016

استقالة وزير وتغيير وزاري و15 طلباً لطرح الثقة في وزراء

جلسة ارشيفية

الوسط تواصل عرض احداث وانجازات مجلس 2016 حيث شهد الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 32 استجوابًا، إلى الوزراء ورئيس الوزراء، قدمت 4 منها في دور الانعقاد الأول و6 في دور الانعقاد الثاني و9 في الدور الثالث و13 استجوابًا في الدور الرابع.

وأسفرت نتائج الاستجوابات عن 15 طلبًا بطرح الثقة بالوزراء، و6 استجوابات تم الاكتفاء فيها بالمناقشة، واستجوابان أحيلا إلى لجنة دراسة المحاور التي شكلت عقب الاستجوابين، وأحيل استجوابان إلى اللجنة التشريعية، واستجواب تم سحبه.

وتم تكليف اللجنة المالية بالتحقيق في محاور استجواب واحد واستقال وزير عقب تقديم استجواب آخر، وانتهى أحد الاستجوابات بتقديم توصيات وتم تقديم كتاب عدم إمكان عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء عقب مناقشة استجوابين بعد أن تم دمجهما، وفي جلسة 7 أكتوبر 2020 وافق المجلس على سحب الطلب.

استجواب وزير الإسكان والخدمات

ناقش المجلس في جلسة علنية بتاريخ 10 مايو والتي امتدت إلى اليوم التالي الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزرى إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل والمتضمن 4 محاور هي:

• الأول: محاباة الوزير المستجوب للشركات الرئيسية ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق شمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد وصباح الأحمد.

• الثاني: «مخالفة الوزير المستجوب لقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 44 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية».

• الثالث: «قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاص بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع».

• الرابع: تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الاسكانية المنعقدة بتاريخ 26 ابريل 2017 وتناقضها وردوده على الأسئلة التي وجهت له منهم.

وقد تحدث النائبان علي الدقباسي وعبد الله فهاد مؤيدين للاستجواب، وتحدث معارضين النائبان راكان النصف ود. عودة الرويعي، وانتهى الاستجواب بتجديد الثقة بوزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل.

وزير الدولة .. استقالة الحكومة

ناقش المجلس في الجلسة الافتتاحية بتاريخ 24 أكتوبر 2017 الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني ود. عبد الكريم الكندري إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله والمتضمن خمسة محاور عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبطالة والأسئلة البرلمانية والفتوى والتشريع وتجاوزات وزارة الإعلام.

وتحدث النائب د. وليد الطبطبائي مؤيدًا للاستجواب والنائب صلاح خورشيد معارضًا، بعد أن وافق المجلس على تقليص عدد المتحدثين إلى نائب مؤيد وآخر معارض فقط.

وانتهى النقاش إلى تقديم طلب بطرح الثقة موقعًا من عشرة نواب وهم: شعيب المويزري ود. وليد الطبطبائي ومحمد المطير وعبد الله الرومي وحمدان العازمي ومبارك الحجرف وثامر الظفيري ورياض العدساني ود.جمعان الحربش وعمر الطبطبائي.

وقرر المجلس نظر طلب طرح الثقة بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله في جلسة الأربعاء الموافق الأول 1 من نوفمبر 2017 وقبل الجلسة بيوم واحد قدمت الحكومة استقالتها.

وزيرة الشؤون .. طلب بطرح الثقة

في جلسة 23 يناير 2018 ناقش المجلس الاستجواب الذي قدمه النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف في 11 يناير الجاري إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند المتضمن خمسة محاور عن هيئة الإعاقة والمساعدات والتركيبة السكانية والقوى العاملة العمل النقابي والتعاوني.

وتحدث النائبان علي الدقباسي وصالح عاشور مؤيدين للاستجواب، وتحدث النائبان يوسف الفضالة وصفاء الهاشم معارضين للاستجواب.

وفي نهاية النقاش قدم عشرة من نواب طلبًا بطرح الثقة بموجب المادة 143 وهم شعيب المويزري وصالح عاشور وعادل الدمخي ود. عبد الكريم الكندري ومحمد هايف والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف ونايف المرداس وعبد الله فهاد. وقرر المجلس نظر طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في جلسة يوم الأربعاء الموافق 31 من يناير 2018.

وتحدث النائبان شعيب المويزري ود. عادل الدمخي مؤيدين لطلب طرح الثقة، وتحدث النائبان راكان النصف ورياض العدساني معارضين للطلب.

وجدّد المجلس ثقته بالوزيرة وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 13 نائبًا وعدم موافقة 29 نائبًا وامتناع 3 من إجمالي النواب الحاضرين البالغ عددهم 45 نائبًا.

الجار الله .. الاكتفاء بالمناقشة

ناقش المجلس في جلسة 7 مارس 2018 الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني ود. عادل الدمخي إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي المتضمن ثلاثة محاور بشأن تجاوزات الوزير المستجوب التي قام بها من مخالفات حول الموضوعات والوقائع في حدود صلاحياته واختصاصاته.

والمحور الثاني: الممارسات التي مارسها الوزير المستجوب مخالفة للدستور وقوانين الدولة والسياسة التي اتبعها شابها الغموض ولا تتسم بالفعالية ولم يلتزم في تفعيل اختصاصاته بالمرسوم رقم (53) لسنة 1998 في شأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة .

المحور الثالث: التخلي عن أهم اختصاصاته حسب المرسوم المشار إليه أعلاه ومنها إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة في المسائل التي يختص بها المجلس.

وتحدث النائب د. عبد الكريم الكندري مؤيدًا للاستجواب، والنائب فيصل الكندري معارضًا للاستجواب، وانتهى المجلس من مناقشة الاستجواب من دون تقديم أي اقتراحات.

أطول جلسة في تاريخ الحياة النيابية

ناقش المجلس الاستجوابات الثلاثة في جلسة 1 مايو 2018 والتي امتدت 23 ساعة وتعد أطول جلسة في تاريخ الحياة النيابية وانتهى إلى النتائج والقرارات التالية:

وزير النفط .. تجديد الثقة

الاستجواب الأول المقدم من النائبين عمر الطبطبائي وعبد الوهاب البابطين إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي والمتضمن 10 محاور وهي: المحور الأول: الإخفاق في إنجاز مشروع الوقود البيئي النظيف أكبر المشاريع التنموية وأعلاها تكلفة على الدولة.

المحور الثاني: الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهضة على المال العام.

المحور الثالث: التقصير والتقاعس عن استرداد الأموال العامة المصروفة من دون وجه حق لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين بصفقة الداو.

المحور الرابع: تكرار تعطل إنجاز وتشغيل مصفاة فيتنام أحد مشاريع الدولة التنموية التي تتراوح تكلفتها ما بين 7 – 9 مليارات دولار.

المحور الخامس: التفريط والتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة بعدم اتخاذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بإيقاف صرف الباكيجات المليونية غير الدستورية على عدد محدود من القياديين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة من دون مقابل.

المحور السادس: تقديم إجابات برلمانية مليئة بالجهل أو ادعاء التجاهل بنصوص أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

المحور السابع: إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القياديين من دون نتائج مرجوة ومن دون محاسبة القياديين المشرفين على هذا الهدر.

المحور الثامن: التفريط في استرداد المبالغ المصروفة من دون سند قانوني كمكافأة لغير المضربين وعدم محاسبة المتسببين بإضراب القطاع النفطي.

المحور التاسع: الاستمرار في إهدار الأموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين تصل إلى (10) أضعاف مكافآت الكويتيين المعينين بالقطاع النفطي بعد 10 اغسطس 2014 .

المحور العاشر: تهميش وسحب صلاحيات المجموعات القانونية بالشركات النفطية.

وتحدث النائبان فيصل الكندري والحميدي السبيعي مؤيدين للاستجواب والنائبان علي الدقباسي وسعدون حماد معارضين له.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلبًا بطرح الثقة هم الحميدي السبيعي ود. عبد الكريم الكندري وفيصل الكندري وصلاح خورشيد وحمدان العازمي ود. عادل الدمخي وعمر الطبطبائي وعبد الوهاب البابطين وصفاء الهاشم ود. خليل عبد الله.

قرر المجلس عقد جلسة يوم 10 مايو 2018 لنظر طلب طرح الثقة بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي وقد تحدث النائبان فيصل الكندري ود. خليل عبد الله مؤيدين لطلب طرح الثقة والنائبان علي الدقباسي ورياض العدساني معارضين.

وقرر المجلس تجديد الثقة بالوزير وجاءت النتيجة عدم موافقة 34 نائبًا على الطلب وموافقة 11 نائبًا من إجمالي الحضور وعددهم 45 نائبًا.